معوقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليمن

Obstacles to small and medium enterprises in Yemen

د. عبد الرب علي صالح الصياد [1]

(1)Alsayyad2@gmail.com

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، وتم استخدام أداة الاستبانة لجمع المعلومات، حيث تم تطبيقها على عينة الدراسة بالطريقة (العمدية)، والبالغ عدد أفرادها (80) فرداً، وتم معالجة البيانات بواسطة البرنامج الإحصائيSPSS. وتوصل البحث إلى عدد من النتائج من أهمها ما يلي: بينت النتائج أن مشكلة التمويل سواء أثناء إنشاء المشروع أو تطويره ومساعدته على تخطي أزماته المحتملة هو المشكلة الرئيسية التي تواجه المشاريع في الجمهورية اليمنية، وكذا ضعف البنية الفوقية التي تدعم بقاء وتطور المشاريع وتعمل على حل العقبات التي تواجهها وتذليل كافية الصعاب، وهناك صعوبات تتعلق بالوضع الاقتصادي العام، وصعوبات توفير العمالة المناسبة، والصعوبة قبل الأخيرة المتعلقة بالبنية التحتية وهذه العوائق كلها مرتبطة بالحكومات بشكل مباشر، وباقي العقبات وهي، التخطيط والتسويق والخبرة والتخوف من ضياع رأس المال والأخير المتعلق بضعف الإدارة، معوقات تتعلق بالمُلاَّك أصحاب رأس المال أنفسهم ويمكن حلها عن طريق تدخل المنظمات والهيئات الممثلة للدولة والمتخصصة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: معوقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليمن

Abstract:

The study aimed to identify the reality of small and medium industrial enterprises in the Republic of Yemen, and to achieve the objectives of the study, the descriptive survey method was used, and the questionnaire tool was used to collect information. Processing data by the statistical program SPSS. The research reached a number of results, the most important of which are the following: The results showed that the problem of financing, whether during the establishment or development of the project and helping it overcome its potential crises, is the main problem facing projects in the Republic of Yemen, As well as the weakness of the superstructure that

ISSN : 2410-1818

supports the survival and development of projects and works to solve the obstacles they face and overcome enough difficulties, and there are difficulties related to the general economic situation, difficulties in providing suitable employment, and the penultimate difficulty related to the infrastructure and these obstacles are all directly related to governments, and the rest of the obstacles are planning. Marketing, experience and fear of losing capital, and the latter related to poor management, are obstacles related to the owners who own capital themselves and can be solved through the intervention of organizations and bodies representing the state and specialized in supporting small and medium enterprises.

Key words: Obstacles to small and medium enterprises in Yemen.

مقدمة:

على الرغم من الزيادة الهائلة في عدد المشاريع الخاصة وأهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول ومن والمميزات التي تتوفر لأي اقتصاد يوجد فيه هذا النشاط والدور الهام الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاهتمام الذي توليه مختلف القطاعات الاقتصادية لها، إلا إنّ نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المعوقات والتحديات التي تواجهها وتعترض طريقها وتعرقل مسيرتها نحو التطور والتنمية في أنحاء العالم خاصة الدول النامية، ابتداء من فترة التفكير في المشروع وانتهاء بالجوانب الإنتاجية والتسويقية علاوة على المسائل المرتبطة بالجوانب القانونية والبنيوية وغير ذلك، وقد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 إنّ المشروعات الصغيرة و المتوسطة تبدو ضعيفة وشبه مهملة وتواجه تحديات ومعوقات متعددة في كثير من الدول العربية وتواجه الباحثين صعوبات كثيرة في رصد وتحليل هذه المعوقات نسبة لقلة الدراسات وشح المعلومات والإحصاءات عنها في غالبية الدول العربية "(العبري، 2005 ، 3). واليمن جزء من هذا المحيط الإقليمي والدولي والتي سعت الورقة لمعرفة لتبيين المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المستوى العام وكذا والتي تواجهها في اليمن خاصة بهدف حصر ودراسة هذه المعوقات وتقديمها للساسة وصناع القرار أملاً في تحلها وتذليلها ، وكذا تقديمها للرواد الأعمال أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بغية تكوين وعي وأدراك البيئة الاقتصادية حولهم وما بها من معوقات يحتمل تواجه مشاريعهم الوليدة. وذلك من خلال مصادر جمع المعلومات في هذه الورقة وهي: نظرية وتتمثل بالأدبيات والمراجع المتعلقة بالموضوع والدراسات السابقة المتخصصة في مجال البحث، وميدانية متمثلة بدراسة استقصائية لمجتمع البحث عن طريق استبيان، وقد استخدم الباحث منهج المسح الوصفي التحليلي

ISSN : 2410-1818

بطريقة العينة الاحتمالية (عمدية) نظراً لصعوبة إيجاد إطار إعتياني لكامل مجتمع البحث، حيث اختار الباحث مستوى الدلالة وفق 0.10 عند مستوى ثقة 90% ونسبة خطأ مسموح به 10%.

مشكلة الدراسة:

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الناحية النظرية والعملية نواة أساسية للنمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي عموماً، من المعلوم أن نمو وتطور قطاع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المعوقات والتحديات التي تواجهها وتعترض طريقها وتعرقل مسيرتها نحو التطور والتنمية في أنحاء العالم خاصة الدول النامية، ابتداء من فترة التفكير في المشروع وانتهاء بالجوانب الإنتاجية والتسويقية علاوة على المسائل المرتبطة بالجوانب القانونية والبنيوية وغير ذلك.

وتكمن مشكلة البحث في السؤال التالي: ما المعوقات التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة التالي:

- التعرف على واقع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية.
- معرفة المعوقات والعقبات التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية.
- تقديم مجموعة من المقترحات والحلول الممكنة لتطوير وتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في حل المشكلة التي تقف أمامها في الجمهورية اليمنية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية للمجتمعات، وكذا من أهمية معطيات ما أنجزته الجمهورية اليمنية في تحقيق معدلات قياسية على مستوى الوطن العربي في انتشار المشاريع الصغرى والصغيرة، ويتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة في مساعدة المعنيين على حل المشكلة السكانية وتقليل نسب ومعدلات الفقر القياسية التي وصلت إليها بلادنا. كما أنّ هذه الدراسة تعد إضافة جديدة إلى الحقل العلمي ورافد من روافده.

ISSN : 2410-1818

حدود الدراسة:

1-الموضوعي: اقتصرت الدارسة على دراسة واقع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية. 2-المكانية: الجمهورية اليمنية – أمانة العاصمة. 3-الزمانية: منذ 1990حتى 2013م. 4-البشرية: أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة بأمانة العاصمة.

مجتمع الدراسة.

شمل مجتمع الدارسة جميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة والمختلطة في الجمهورية اليمنية، دراسة عينة من مديريات أمانه العاصمة.

عينة الدراسة:

قام الباحث باختيار عينة البحث بالطريقة (العمدية) purposive sample، والدمج مع أسلوب العينة الحصصية quota sample حيث بلغ عدد أفراد العينة (80) مبحوث، منهم (65) ذكور و(15)أثاث.

مصادر البيانات:

1- اعتمد الباحث على مصادر ثانوية نظرية، وتتمثل بالأدبيات والمنشورات والدوريات والمراجع المتعلقة بموضوع الدراسة وكذا الدراسات العلمية الأكاديمية السابقة المرتبطة بمجال البحث والخرائط والأشكال البيانية، والرسومات والتحاليل الإحصائية، والنظريات المتعلقة بهذا الشأن.
2- مصادر أولية داخلية وخارجية ميدانية، متمثلة بدراسة استقصائية لمجتمع البحث عن طريق الاستبيان أداة البحث الوصفية المسحية، والذي سيطبق على العينة المختارة للدراسة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والموجه للملّاك، اعتمد الباحث في تصميمهما على مقياس ليكرت الإحصائي الثلاثي، والأسئلة الاختيار والمفتوحة.

مصطلحات البحث (تعاريف إجرائية)Research Concepts And Definitions

- **المشروعات الصغرى أو الأصغر أو بالغة الصغرة:** هي المشروعات التي تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجيا أو خدمياً أو تجارياً ولا يشترط بها تأمين فرص عمل دائمة، وأنّ ما تهدف إلى تحسين مستوى الدخل والمعيشة للفرد والأسرة في المجتمعات الأقل دخلاً والأكثر احتياجا، ولكن يمكنها كحد اقصى تشغل ثلاثة عمال دائمين إلى جانت المؤقتين، وفي كلا الحالات لا يزيد رأسمالها المستثمر عن 2 مليون ريال يمني=9.300دولار أمريكي وفق سعر الصرف حالياً.

ISSN : 2410-1818

- **المشروعات الصغيرة:** كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجيا أو خدمياً أو تجارياً رأسماله المستثمر بين 2 مليون ريال =9.300دولار أمريكي، و20 مليون ريال =93.000 دولار أمريكي، ويشترط في العمالة ألا يقل عدد العاملين الدائمين فيها عن 4 عمال، مع التوصية بإعطاء الأولوية في الدعم والرعاية للمشاريع الأكثر عمالة.

- **المشروعات المتوسطة:** كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجيا أو خدمياً أو تجارياً لا يتجاوز رأس ماله 120 مليون، ريال يمني = 558.000دولار أمريكي، وعدد العاملين الدائمين فيه لا يقل عن 30 عاملاً، مع التوصية بإعطاء الأولوية في الدعم والرعاية للمشاريع الأكثر عمالة.

الدراسات السابقة:

- مجموعة البنك الدولي مذكرة سياسة اليمن، 23 مايو 2017 بعنوان جاهزية القطاع الخاص للمساهمة في إعادة الأعمال والتعافي في اليمن. خلصت إلى الآتي: تتعرض اليمن منذ العام 2011م إلى سلسلة أزمات ترتب عليها عواقب اقتصادية جسيمة. فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي بواقع 38 %بصورة تراكمية. كما بلغ معدل التضخم 40 %في العام 2015م. ومع أن القطاع الخاص تضرر بشكل كبير جراء الحرب الدائرة في اليمن، إلا أنه سيكون حاسما في عملية التعافي، ويواجه القطاع المالي اليمني مشكلة السيولة والحصول على النقد الأجنبي. حيث فقد البنك المركزي اليمني تقريبا جميع أرصدته الاحتياطية من النقد الأجنبي على الرغم من المساعدة المقدمة من صندوق النقد الدولي. كما أن السيولة المالية للنظام المصرفي هي موضع تساؤل حيث ارتفع معدل القروض المتعثرة ونسبة الانكشاف للمعاملات الكبيرة مع الأطراف ذات العالقة. وتتعرض مؤسسات التمويل الأصغر أيضا لضغوط نظرا لان المقترضين يواجهون صعوبة في سداد القروض. وعلاوة على ذلك، فإن علاقة البنوك اليمنية مع البنوك المرسلة شهدت تراجعاً الأمر الذي جعل الاستفادة من الخدمات المصرفية الدولية أمراً صعبا. يعتبر قطاع البناء والتشييد من الناحية التاريخية واحدا من القطاعات الهامة في اليمن، كما أن دعم المنشآت الأصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال منح للتعافي يجب أن يكون أيضا أولوية على المدى القصير. علاوة على ذلك، فإن إعادة ربط القطاع المصرفي اليمني على المدى الطويل مع باقي أنحاء العالم. وضرورة توفير ضمانات استثمارية للمساعدة في تعبئة رأسمال القطاع الخاص يعتبر أمرا مطلوباً.
- إدريس محمد صالح (2009): دراسة بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية: وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المشروعات الصغيرة وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعرف على أهم العقبات التي تقف في طريق هذه المشروعات وتمنعها من أداء دورها في عملية التنمية، اقتراح الحلول الناجعة والمناسبة لانطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاركة في تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

ISSN : 2410-1818

- عدم وجود تصنيف ثابت يمكن أن تعرف على أساسه المشروعات الصغيرة من المتوسطة في ليبيا.
- أن مشكلة أصحاب المشروعات-من وجهة نظرهم-ليست في نقص الخبرة والمهارات الفنية والإدارية، وإنما في نقص الأموال الشخصية وعدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات العمل.
- أما عن صعوبة التمويل المصرفي فإنه يشكل أحد أهم الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات. ويرى عدد كبير من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنهم يجدون صعوبة في التقدم للحصول على دعم مالي من المصارف.

- المؤتمر السنوي الثاني عشر: إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية 2007م، دراسة تطبيقية في مدينة القاهرة بعنوان: الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة للنهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها: حاولت هذه الدراسة التعرف على الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة التي تنتهجها الحكومة بغرض النهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها، وذلك لمحاولة حل مشاكل الفقر والبطالة من جهة، وتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة من جهة أخرى. كما تهدف إلى التعرف على تطور الصناعات الصغيرة وأهميتها، والكشف عن أثر الاتجاهات العالمية الجديدة مثل العولمة والشراكة والاستثمار الأجنبي على الصناعات الصغيرة. ومعرفة دور الصناعات الكبيرة في تنمية وتدعيم الصناعات الصغيرة، والتعرف على خصائص ومزايا الصناعات الصغيرة، والصعوبات التي تواجهها، وأخيراً عملت الدراسة على محاولة تحديد استراتيجية مستقبلية للنهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها في المستقبل.

الإطار النظري للدراسة:

يتفق المهتمون والدارسون لهذا القطاع إنّ هذه المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة عديدة ومتداخلة مع بعضها البعض من حيث أسبابها ونتائجها، وقد تختلف من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر، ولكن هناك بعض المشاكل والمعوقات التي تعتبر موحدة أو متعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول العالم، وأنها تختلف في طبيعتها عن تلك التي تواجهها المشاريع كبيرة الحجم، ومن الملاحظ بأن هذه المشاكل " إما داخلية تتصل بكل مشروع على حدة وتكون ناجمة في أغلب الأحيان عن وجود اختلال في الهيكل الداخلي للمشروع أي تحدث داخل المؤسسة أو بسبب صاحبها، وإما خارجية خارجة عن إرادة المشروع وإدارته ومرتبطة بمناخ النشاط الاقتصادي" (خضر، 2002، 4)أي إذا حدثت تكون بفعل وتأثير عوامل خارجية من البيئة المحيطة بهذه المنشآت مثل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعمل فيه، ومن خلال مراجعة الأدبيات والدراسات بهذا الخصوص قام الباحث بتلخيص أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة (نظرياً) وتصنيفها إلى تسع مجموعات كالتالي.

ISSN : 2410-1818

3-1 معوقات تمويلية مالية:

إنّ المعوقات المالية المتعلقة بالتمويل هي المشكلة الرئيسية وأساس لكثير من المشكلات الأخرى التي تعاني منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فتوافر رأس المال من أهم مكونات إنشاء وتشغيل وتطوير أي مشروع والذي لابد إنّ يمر بثلاث مراحل تمويلية بدءا بمرحلة التأسيس ومروراً بمرحلة التشغيل وانتهاءً بمرحلة التجديد والنمو أو الإحلال والتوسع، وفي هذه المراحل قد تختلف مصادر التمويل حسب احتياجات المشروع، فإذا كانت مدخرات الأفراد كمصادر تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير كافية فلا بد من إنّ يكون هناك مصادر بديلة للتمويل الخارجي لهذه المؤسسات سواء بالاقتراض المباشر من المحيط الأسري والأصدقاء أو التمويل البنكي(فتحي، 2004، 85) أو الدعم الحكومي، وتظهر أولى المعوقات في صعوبة وضعف فرص المشروع للحصول على التمويل الخارجي المناسب، المتمثل بصعوبة الحصول على القروض من المصارف وذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة، إما لعدم توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها المصارف نظراً لصغر حجم المشروع، أو لصعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط وفترات التسديد" (الربيعي، 2006، 7-8) مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع تكلفة القروض الخاصة بهذه المشروعات في غياب البنوك المتخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة أو غياب الدعم الحكومي لها، أو لضعف قدرات البنوك المتوفرة في مجالات التقييم والإشراف على هذه النمط من المشاريع. "فضلاً عن الصعوبات المالية الذاتية للمشروعات من حيث عدم انتظام التدفقات المالية الداخلة الذي يزيد من درجة مخاطر الائتمان الممنوح لها" (الخضر، 2002، 5). حيث إنّ الهدف الرئيسي لهذه البنوك هو تعظيم أرباحها، مما يدفعها إلى البحث عن أعلى عائد ممكن للقروض التي تمنحها، والاحتفاظ باحتياطات وسيولة مناسبة. والجمع بين هذه الأهداف يتم عادةً من خلال إيجاد المقترض القادر على دفع سعر فائدة أعلى، وغير قابل للتعثر مما يعني إنّ البنوك تتطلع إلى استثمار ذي جودة عالية وبمعدل عائد مرتفع، وهذا ما لم يتوفر في معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد أوضح أحد تقارير البنك الدولي للعام2010م عن مناخ الاستثمار في مصر على سبيل المثال صعوبة الحصول والنفاذ إلى التمويل وارتفاع تكلفته أمام المشروعات الصغيرة والأصغر، حيث يتم تمويل 56% من المشروعات القائمة بالتمويل الذاتي بينما تمثل مساهمة البنوك في تمويلها أقل من 40% منها 13% للبنوك العامة و26% للبنوك الخاصة. وتشير خريطة النفاذ إلى قنوات التمويل إلى أنهّ كلما كبر حجم المشروع زادت قدرته على النفاذ للتمويل، وتدل الأرقام إنّ 78% من المشروعات الصغيرة والأصغر لم تتقدم مطلقا للحصول على قروض بنكية، وأنّ نسبة 92% من المشروعات الصغيرة والأصغر التي تقدمت للحصول على تمويل بنكي تم رفضها.

ومن ذلك يتبين إنّ المؤسسات التمويلية تتعرض إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونظرا لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات لحرصهم

ISSN : 2410-1818

على نقود المودعين، الأمر الذي دفع الكثيرَ من الدول لإنشاء مؤسسات مصرفية خاصة تقوم بالتالي (عمر، 2006 ، 60):

- توفير التمويل بشروط ملائمة لحجم ومقدرة هذه المشروعات، خاصة إنّ هذه المشروعات لا يمكن لها استقطاب الاستثمارات المالية الأجنبية.
- حل مشكلة الضمانات للمشروعات التي تعاني من ضعف في المقدرة على تقديم الضمان بشكل فردي.
- تقديم الاستشارات للاستثمار السليم لرؤوس الأموال في هذه المشروعات.
- في جميع أنحاء العالم تستعين المؤسسات التمويلية بشكل رئيسي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالقروض، ومصدر هذه القروض البنوك والحكومات والمنظمات، ولذلك فإن لها دورا مهما جداً في مجال تمويل هذا النوع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2-3 معوقات اقتصادية:

وهي المشكلات التي تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي ومناخ الاستثمار بصفة عامة، وتتمثل في " حصول انكماش في النشاط الاقتصادي أو ركود في قطاع ما يكون فيه المشروع مرتبطاً به، مما يعيق تشغيل المشروع تشغيلاً اقتصادياً يضمن تحقيق أقصى معدل للربح بأقل تكلفة (الخضر، 2002 ، 11)، أو انفتاح اقتصادي على التجارة العالمية والمنافسة الشديدة أو تحول البلد من نظام اقتصادي إلى آخر مما قد يهدد نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وربما حياتها، يفاقم ذلك عدم اهتمام الحكومات بصغار المنتجين وتقديم الدعم اللازم الذي يحتاجونه لمواجهة حالات الخلل الاقتصادي الذي يتأثرون به سلباً في إنتاجهم ومنها.

المنافسة : إنّ المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات وإنتاج المشروعات الكبيرة، إلى جانب ارتفاع تكلفة الإنتاج كأسعار المواد الخام واحياناً الأيدي العاملة في بعض الدول مقارنة بالدول الأخرى مما يفقد هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة القدرة على المنافسة وضياع الفرص "المنافسة التي تسود بين المشروعات الصغيرة أو بينها وبين المشروعات المتوسطة والكبيرة، والفرص التي تضيع على المشروعات الصغيرة مقارنة بتلك التي تتمتع بها المنشآت الكبيرة من اقتصاديات ووفورات الحجم الكبير ومزايا حوافز الاستثمار (الربيعي، 2006 ، 30)".

التضخم: إنّ التضخم من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل، يؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل وتعرض هذه المنشآت لمشكلة مواجهتها للمنافسة مع المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.

ندرة المواد الأولية: من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف.

ISSN : 2410-1818

وأخيراً عدم وجود سوق لرأس المال سواء للسندات أو الأسهم يجعل من توفر رأس المال المخاطر محدوداً جدًا ويؤثر بشكل خاص في النمو الفعلي للمؤسسات متوسطة الحجم ويعتبر الثغرة الرئيسية في القطاع المالي لأي بلد. إنّ غياب سوق رأس المال يعني كذلك إنّ المودعين لا يوجد لديهم مجال لاستثمار رأس المال في سوق الأسهم لتحقيق نمو رأسمالي بعيد المدى لاستكمال أية خطة ادخار أو تعويض، مما يوجه المدخرين إلى استثمار مدخراتهم خارج البلاد ويؤدي إلى حجب هذه الأموال عن تمويل الاستثمارات المحلية (ادريس، 2009 ، 95).

3-3 معوقات تسويقية:

لا شك في إنّ تبدل رغبات المستهلك وسلوكه وتحديده ماذا يريد، الأمر الذي يحدد طبيعة المنتجات المطروحة في السوق من قبل المشروعات، وهو الذي فرض التطور والتغيير الكبير الذي تشهده الأسواق المحلية والدولية وجعل أساليب التسويق التقليدية عاجزة عن الحفاظ على حصة ثابتة من السوق بسبب تعرض هذه المشروعات لمنافسة شديدة من قبل المشروعات الأخرى مما جعل التسويق إحدى المشكلات التي يجب على إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وضع حلول لتجاوز هذا المعوق، كما إنّ إدارة المشاريع الصغيرة غالباً ما تفتقر إلى بحوث في مجال السوق والحصول على المعلومات الملائمة في هذه الشأن حول (رغبات وأذواق المستهلكين، القوة الشرائية، المنافسين، الموردين، التكنولوجيا، أسواق التصدير..الخ)(على، حرب، 200 ، 154)، فأصبحت تعاني وخاصة في الدول النامية من مشاكل في التسويق خارجية و داخلية نوجزها في التالي.

معوقات تسويقية خارجية: "متعلقة بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمنشأة، وتتمثل في تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية، أو ضعف المنافسة مع المنتجات المستوردة وعدم توفير الحماية الكافية للمنتجات الوطنية، أو انخفاض حجم الطلب في السوق المحلية عموماً" (الربيعي، 2006 ، 31) وهذا ما يخشى على المشروعات الصغيرة منه كعامل في اختفائها تدريجياً من السوق نتيجة ضعف قدرتها على المنافسة في ظل نظام العولمة السائد حالياً.

معوقات تسويقية داخلية: ناجمة عن إهمال المشروعات الصغيرة للجانب التسويقي في نشاطها، حيث إنّ دراسة السوق ودراسة العوامل الأخرى التي تتحكم في قدرة الأسواق على استيعاب كامل العرض من السلع والخدمات المطروحة لا تلقى الاهتمام الذي تستحقه من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة أنفسهم، وذاك نتيجةً إما" لضعف الاهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن السوق بشكل عام والدراسات عن الطلب المتوقع بشكل خاص، أولنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات المؤهلات لدى العاملين، أو ضعف خبرتهم ومعرفتهم بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع"، (الخضر، 2002 ، 12) كما أن" غياب التعاقد من الباطن في مجال العقود والمناقصات وغياب التكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وقصور قنوات

ISSN : 2410-1818

وشبكات التسويق وغياب الشركات المتخصصة في مجال التسويق يجعل المشروعات الصغيرة تواجه تحدٍ كبير في بقائها واستمرارها" (هيكل، 200 ، 221).

3-4 معوقات إدارية:

على الرغم من إنّ المشروعات الصغيرة تعتبر المستَقطِب الأساسي لرواد الأعمال، وفرصة لإظهار كفاءة صاحب المشروع كمبادر لديه مهارة و ملكة الإدارة والتسويق، إلا إنّ هؤلاء هم قلة قياساً إلى الكم الكبير من مُلاّك المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث " تفتقر هذه المشروعات للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال الحسابية والتسويقية أو الأمور الفنية وغيرها، وغالباً ما ينجم ضعف الكفاءة الإدارية كنتيجة لضعف المؤهلات والخبرة لأصحاب هذه المشاريع، وبسبب مركزية اتخاذ القرارات واعتماد نمط المدير المالك غير المحترف" (الخضر، 14، 2002).

إنّ المعوقات الإدارية تعد مشكلة متعاظمة في الدول النامية، خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل ضعف مستوى الأداء الذي يمارسه الأفراد المسؤولون عن إدارة هذه المشروعات، إضافة إلى الشكل التنظيمي الذي يحدد العلاقات بين هذه المشروعات كل منها بالآخر، وبين هذه المشروعات وحكومتها، ويمكن القول إنّ هذه المشكلات الإدارية قد تكون أصعبَ من سواها من المشكلات نظرا لمستويات الأداء الإداري المتخلفة القائمة على إدارة هذه المشروعات، في الوقت الذي نلاحظ فيه إنّ مفاهيم الإدارة وأساليب التسويق والإنتاج الحديثة والمعايير المطلوبة في الأسواق تحتاج إلى تطور سريع، ومن ثم استثمار أساليب الإدارة والتنظيم الحديثة، والتلاؤم المستمر مع التحديث والمرونة المطلوبة في عالم متغير يجب الرهان فيه على النجاح المؤسساتي طويل المدى، ومن ذلك نلاحظ في غالب المشروعات الصغيرة تعزى مسؤولية جميع المهام الإدارية إلى عهدة شخص واحد، فضلاً عن عدم وجود تنظيم إداري داخلي أو عدم نضوج السياسة الإدارية المتبعة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى غياب الجهات المختصة بتأهيل وتدريب هذه الكوادر. والتي في حال تواجدها واهتمام الحكومة بها سنشهد تحسن ملحوظ في قطاع المشاريع التجارية.

3-5 معوقات فنية:

إن القدرة على المنافسة في عالم مفتوح تعد شرطاً أساسياً لنمو الاقتصاد الخاص بشكل ثابت، وأهم ما يساعد على ذلك هو تقديم العديد من حكومات في الدول المتقدمة مجموعة واسعة من الخدمات الفنية وخدمات تنمية الأعمال المدعومة والموجهة للأفراد وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة، خدمات تساهم في حل المشاكل الفنية التي يمكن إنّ يقع فيها أصحاب المشاريع والتي أهمها تلك " التي تبدأ بمشكلة اختيار الفكرة المناسبة لتأسيس المشروع، حيث نجدها غالباً ما تتم باختيار غير مناسب ومدروس، مما يُكتبَ للكثير من المشاريع بعد فترة ليست بطويلة عدم الاستمرار والفشل أو محاولة التغيير إلى نشاط آخر، ثم تليها مشكلة الحصول على المساحة والموقع المناسب لإنشاء المشروع، إلى صعوبة الحصول

ISSN : 2410-1818

على خدمات الدعم الفني اللوجستية الميسرة، إلى صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج لا سيما المشاريع الصناعية وعلى وجه الخصوص إذا كانت تعتمد على المواد الأولية المستوردة،"(الحناوي،200 57)وذلك لارتفاع أسعار الاستيرادات وصعوبة الحصول على كميات قليلة نسبياً، "والسبب في هذا إنّ موردي مدخلات الإنتاج يجدون التعامل في المنشآت الكبيرة أيسر وأرخص وأكثر أماناً من التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة "، وهناك "صعوبات فنية أخرى مرتبطة بتدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل الطاقة الكهربائية وخدمات المياه وقطع الغيار إلا في أماكن محدودة ترتفع فيها كلفة هذه الخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع في تكلفة الإنتاج والتشغيل، فضلاً عن قلة الخبرات الفنية ونقص العمالة المؤهلة أو عدم ملائمة خصائص العمالة المتوفرة من حيث المهارات والتعليم لاحتياجات المشروعات وخاصة الصناعية، إضافة إلى ضعف برامج تدريب وتأهيل العمال، وارتفاع نسبة دوران اليد العاملة فيها " (بدوي،220 ،28)، بسبب تفضيل العمال للعمل لدى المنشآت الكبيرة و الحكومية بسبب عامل الأمان والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها من تقاعد وضمان اجتماعي وغيرها، وصولاً إلى ضعف ضبط الجودة والسيطرة على النوعية بسبب استعمال آلات وأجهزة بسيطة غير متطورة في الغالب عند المشروعات الصغيرة. ولعل من أبرز خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أغلب الدول النامية هو اتباعها أسلوباً تكنولوجياً تقليدياً يقف حجر عثرة أمام تلك المؤسسات ويحول بينها وبين الدخول إلى أسواق واسعة، الأمر الذي يعرضها للمنافسة القاتلة، ويمكن القول إنّ التكنولوجيا هي حجر الزاوية في جهود التنمية خاصةً الصناعية، وهي مورد قادر على خلق الثروة، وهي وسيلة تتيح لمن يملكونها ممارسة التطور الاجتماعي والاقتصادي من أجل التجديد والمنافسة الناجحة(عبدالسلام،1982 53)، وتضاف إلى المشاكل الفنية مشكلة التجديد والابتكار، والتي تتطلب وجود متخصصين ذوي مؤهلات فنية عالية في مجال البحث والتطوير، وتنشأ هذه المشكلة في ضل وجود ضعف في الكفاءات والمهارات الإدارية والفنية لدى إدارات المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لا تهتم بالجوانب الخاصة بالتدريب والتأهيل البشري المناسب عبر إجراء الدورات التأهيلية المكثفة داخليا وخارجيا لأهداف تحسين مستوى كفاءة الناشطين الإداري والإنتاجي.

6-3 معوقات تنظيمية حكومية:

تعتبر البنى التحتية والفوقية للمدن والدولة بشكل عام من أبرز دوافع تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة وغيابها يمثل عقبة تحول دون تطور وانتشار مثل هذه المشاريع، إنّ عدم توفر بنية تحتية مؤهلة (مناطق صناعية، مبان موصولة بالمياه وكهرباء، شبكات صحية، طرق، سكك حديد، مطارات، خدمات الشحن والتخليص) يشكل عائقا أمام تأسيس ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إنّ من المعوقات غلاء ثمن الأراضي القريبة من المراكز الحضرية، والسعي للحصول على حقوق ملكية من خلال الشراء أو الاستئجار يعتبر صعبا إلى حد ما، والسلطات المحلية غالباً ما تبدو غير راغبة أو بطيئة في الاستجابة لطلبات البيع أو الاستئجار للأراضي العامة من قبل أصحاب المشاريع وقد يكون هناك

ISSN : 2410-1818

مجال للمحاباة والوساطات بدافع مالي أو مناطقي، إنّ توفر أراضي مناسبة مع خدمات كافية هو مطلب أساسي مما يدفع أصحاب هذه المشاريع إلى تهيئة هذه الخدمات لأنفسهم بطرق خاصة غالباً تكون مرتفعة التكاليف الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشاكل ماليه قبل بدء المشروع (مؤتمر المشروعات الصغيرة، 2000 ، 18)

كما وتعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل أخرى حددها مؤتمر المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي 2000 نذكر منها عدم ارتباط هذه المؤسسات باتحادات ترعى مصالحها جعلها تعمل بشكل فردي مما قلل من فرصتها التنافسية في السوق.

3-7 معوقات تشريعية قانونية:

يعد الإطار التشريعي والقانوني منطلق للهيئات والحكومات لإيجاد بيئة تمكينيه للأعمال، إنّ وجود إطاراً واضح وعادل ومساند لإيجاد مشروعات يوفر الحوافز السليمة دون فرض تكاليف عالية مرهقة يعد سبباً رئيسياً للتطور الاقتصادي والاجتماعي، إنّ المعوقات القانونية أو التشريعية تتمثل في ضعف أو غياب القوانين والتشريعات والمؤسسات التي تعمل على تنظيم العمل التجاري وتحمي وتدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، بدءاً من" تعقيد وتعدد إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، حيث تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية الاقتصادية، الصحية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الجمركية، دوائر المواصفات والمقاييس و.. الخ، وانتهاء إلى غياب التنسيق بين هذه الجهات وبين الجهات المنظمة للمشروعات الصغيرة في حال وجدت" (الحناوي، 200 ، 58) وكذا التشريع الضريبي والقوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير، (علي، حرب ، 2006، 155) ناهيك عن السياسات الحكومية المتحيزة لصالح المنشآت الكبيرة والمتمثلة بأنظمة الحوافز والتسهيلات والدعم، " فنجد إنّ الأنظمة القائمة والقوانين واللوائح المطبقة في العديد من البلدان وخاصة في البلدان النامية تميز المشاريع الكبيرة على حساب المشاريع الصغيرة " (غنيم، 200 ، 4) وقد تعمل بعض التشريعات بحرمان المشاريع الصغيرة من هذه الامتيازات بما يؤدي إلى دفعها للخروج عن القانون والعمل في إطار القطاع غير المنظم بعيداً عن رقابة الأجهزة الحكومية وعن القوانين سواء تلك المتعلقة بحقوق العمال أو قوانين حماية البيئة والرقابة الصحية، مما يعني خلق مشاكل تنظيمية داخل تلك المشروعات فضلاً عن مشكلة ظاهرة عمالة الأطفال واستقدام العمالة الأجنبية، ويمكن هنا إنّ نتطرق بالتفصيل لبعض المعوقات التشريعية وهي:

❖الضرائب: يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، وتظهر هذه المشكلة من جانب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث غياب التشريع الضريبي الشفاف أو ارتفاع النسبة الضريبية أو تلاعب القائمين على هذا العمل لصالحهم الشخصي، وهي كذلك مشكلة لمصلحة الضرائب نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضعف عمل الجهاز وفي كل الأحوال يوثر ذلك سلباً على أداء وتطوير عمل المشروعات الاقتصادية.

ISSN : 2410-1818

❖عدم وجود نظم معلومات كافية، على الرغم من إنّ المعلومات تعتبر مدخلاً حيوياً للإدارة إلا إنّ هناك معاناة من قصور البيانات والمعلومات المنشورة عن هذه المؤسسات والتي غالبا ما تكون متباينة ومتقادمة في حالة توافرها بسبب تعدد الأجهزة المعنية بها وتواكل بعضها على بعض أو اهتمام بعضها بالجانب المالي وإهمال الجانب المعلوماتي أو الخدماتي المقدم للمشروعات الأمر الذي يؤدي إلى نفس النتيجة السابقة.

3-8 معوقات اجتماعية حكومية:

ويقصد بالمعوقات الاجتماعية تلك التي يسببها المجتمع الحاضن لهذه المشاريع وتتأثر بها ولا دخل للمشروعات فيها.

أولها التعليم إنّ ضعف التعليم الأساسي والثانوي والجامعي -في أي بلد – يعتبر مشكلة وعائق من العوائق الأساسية التي لا يمكن للمنشآت الصغيرة تجاوزها بسهولة، التعليم المؤدي إلى توفير القيادة الإدارية المتعلمة صاحبة الرؤيا العلمية الطموحة والعمالة الناضجة القادرة على تحمل المسئوليات، وتنشأ هذه المشكلة بسبب ضعف اهتمام المجتمع بالتعليم بالمرتبة الأولى ثم عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية الصناعية التي يحتاجها المجتمع. "فالتعليم في الدول النامية بشكل عام يعاني من عدد من المشكلات والتي بحاجة إلى حلول (غادة، 1991 ،67)، والجدير بالذكر إنّ الدول النامية تعاني من فائض في الأيدي البشرية غير المؤهلة من الجنسين (تقرير البنك الدولي، 2004 ،129)، وفرة ولكنها غير مؤهلة. وقد خفيَّ على تلك الدول وتلك المجتمعات إنّ الاستثمار في التعليم هو الاستثمار الأمثل على المدى البعيد، الذي يعتمد على (استغلال المهارات والخبرات المتوفرة الاستغلال الأمثل-العمل على تحسين المهارات والخبرات المتوفرة -إيجاد مهارات وخبرات جديدة)(الشماع، خضير، 2000 ،357).

ثانيها ضعف التعليم الفني وعدم إعداد الكوادر الصناعية المؤهلة والمدربة بما يتلاءم مع الجديد المتعلق بالتقنيات الحديثة، مما يؤدي إلى ضحالة في خبرة و انخفاض الكفاءة الإنتاجية للعامل الصناعي، مما ينتج عنه سلسلة من الإشكالات تبدأ بتدن في الإنتاج ومن ثم الكسب المادي لمنشأة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض دخل العامل وبالتالي انخفاض الدخل القومي بصفة عامة، وترجع اهم أسباب هذه العقبات إلى عامل اجتماعي هو عدم تشجيع التعليم الفني والإحجام عنه من قبل الشباب وأولياء أمورهم ذلك الإحجام الذي يجد جذوره في الموروثات الثقافية لدى تلك الشعوب، وفي الواقع فإنه لا يمكن وجود تنمية صناعية بدون كوادر بشرية مؤهلة تعرف كيف تتعامل مع الآلات والتقنيات المطلوبة لهذا النمط من الحياة الحديثة، إنّ إعداد الكوادر في وقتنا الحاضر أصبح من الضروريات الملحة والبديهية (سامية، 2009 ،9).

ISSN : 2410-1818

ثالثها الافتقار إلى العمل والروح الجماعية للمجتمع المؤدي إلى تشتت الجهود الفردية مما يتسبب في إضعاف المشاريع، فالكل يخطط لنفسه فلو إنّ الجهود الفردية تضافرت وتمخضت عنها رويا استراتيجية مشتركة لكان ذلك أجدى للمجتمع وأخذاً بالعديد من الأفراد للعمل والتطوير، إنّ الدول النامية لم تتعود على هذا الأسلوب من التنظيم في المجهود، وإذا ما استمرت هذه العقلية فإن الشعوب في تلك الدول ستعاني من الضعف في مشروعاتها مما ينعكس سلباً على تقدمها اقتصادياً واجتماعياً (سامية، 2009، 10).

3-9 المعوقات الثقافية

أولها تدني ثقافة المجتمعات والنقابات العمالية المتفاعلة من نفسها ومع غيرها لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، تدني إلى حد الافتقار إلى مشاركة الأفراد العاملين في المجتمع، مما أفقدَ هذه الشعوب العمل الجماعي للنهوض في مجتمعاتها والتغلب على التخلف الاقتصادي لأوطانها، والمقصود هنا بالمشاركة هو كون الفرد قادراً على إبداء رأيه، وأنّ يلعب دوراً مهماً في الحياة الاجتماعية ويقدم مستوىً فنياً وعلمياً يتناسب مع مستوى التطور من حوله (عمر، 2006، 57)

ثانيها الافتقار إلى ثقافة المشروع والميل للعمل في مؤسسات القطاع العام شكّلَ عائقاً أمام نمو المشروعات الصغيرة، فانعدام ثقافة الريادة والإبداع في مجتمعاتنا العربية التي تعمل على استقطاب الشباب نحو العمل الحر وتفضيل الوقوف في طوابير تقديم طلبات التوظيف، يؤدي إلى عدم تطور المشروع الصغير وضعف الريادة، وحصر إدارة المشروع في عائلة واحدة (سامية، 2009، 11). وتعرف ثقافة الريادة في المجتمع بأنها الثقافة التي يحترم المجتمع فيها الإقدام ويكافئ أخذ المغامرة عبر الإتاحة للأفراد لتحقيق أرباح من خلال أنشطة شرعية، وهي الثقافة التي تكافئ المبادرات والابتكارات الفردية والجماعية لكل مواطنيها، على حدٍ سواء، وهي الثقافة التي لا يكون فيها الفشل وصمة وتبقى تكاليف الفشل عند مستويات متدنية، وهي الثقافة التي توفر بيئة من شراكة الريادة والتعاطف مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأخيراً إنّ المشروعات كي تنجح في أداء دورها في عملية التنمية لا بد لها من العمل ضمن إطار تشريعي يحميها ووفق اليه تنفيذية تدعمها وفي بيئة استقرار منشودة مع جهات متخصصة ترعاها، بمعنى أنها بحاجة إلى تبني استراتيجية خاصة تعمل على تنمية هذه المشروعات ورعايتها، سواء من جهة الخدمات التمويلية الملائمة لإنشائها واستمرارها أو من جهة الخدمات الفنية والإدارية والتسويقية التي تحتاجها، استراتيجية تعمل في الوقت ذاته ضمن إطار مجتمعي تلبي طموحاته وتحمي حدوده ولا مجال لذلك إلا إنّ يتكاتف المجتمع بمجمله للعمل والنهوض بالجوانب السكانية الاقتصادية والصحية والتعليمية للتخفيف من المشكلة السكانية في اليمن (الصياد، 2013، 67).

ISSN : 2410-1818

إجراءات الدراسة الميدانية:

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدارسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي بطريقة العينة الاحتمالية (عمدية) الذي سيتم استخدامها في وصف متغيرات البحث وكذا تحليلها وتفسيرها للتوصل إلى نتائج هذه الدراسة، إضافة إلى الملاحظة والتحليل للبيانات الكمية الموجودة من مصادر رسمية.

مجتمع الدراسة.

شمل مجتمع الدارسة جميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة والمختلطة في الجمهورية اليمنية، دراسة عينة من مديريات أمانه العاصمة.

عينة الدراسة وحجمها:

قام الباحث باختيار عينة البحث بالطريقة (العمدية) purposive sample، والدمج مع أسلوب العينة الحصصية quota sample حيث وأن مجتمع البحث يتكون أساساً من مجموعات غير متجانسة إلى حدٍ كبير مثل (صغرى-صغيرة –متوسطة)، (تجاري- خدمي-صناعي)، أخذين في الاعتبار تصنيف وتوزيع وحجم ومواقع المنشآت في الأمانة ودرجة استجابة المبحوثين، من خلال موجهات عامة وشروط اختيار العينة، وقد استخدم الباحث المعادلة التالية التي تستخدم في الحصول على عينة من مجتمع مجهول الحجم لتحديد الحجم الأدنى للعينة المناسبة للبحث (Alhadadd-2007)

$N= (Z.P)^2/Se^2$ .....معادلة [1]

- N = الحد الأدنى لعينة البحث.
- Z = ثابت الدرجة المعيارية، في حالة مقدار الثقة 90% يساوي 1.645 .
- P = نسبة المجتمع المراد دراسته(في حالة عدم معرفتها يستخدم مؤشر أكبر نسبة ممكنة عدد ثابت يساوي 0.5)
- Se = خطأ العينة المختار وهو الرقم المكمل لمقدار الثقة ويساوي هنا 0.10 %

وبتطبيق المتغيرات على هذا القانون يكون الحد الأدنى لعينة البحث المناسبة هو: 68 مبحوث من المُلاَّك الذين يمكن إنّ يكونوا عينة الدراسة، وحيث إنّ هذا الرقم هو الحد الأدنى فقد اخترنا حجم العينة بـ (80) مبحوث منها 65 ذكور و15 أثاث. ويبين الكشف رقم (1) قائمة بالمشاريع المختارة، وتبين الخارطة رقم (1) توزيع الجغرافي للمشاريع عينة البحث في أمانه العاصمة.

ISSN : 2410-1818

مصادر البيانات:

1-اعتمد الباحث على مصادر ثانوية نظرية، وتتمثل بالأدبيات والمنشورات والدوريات والمراجع المتعلقة بموضوع الدراسة وكذا الدراسات العلمية الأكاديمية السابقة المرتبطة بمجال البحث والخرائط والأشكال البيانية، والرسومات والتحاليل الإحصائية، والنظريات المتعلقة بهذا الشأن.

2-مصادر أولية داخلية وخارجية ميدانية، متمثلة بدراسة استقصائية لمجتمع البحث عن طريق الاستبيان أداة البحث الوصفية المسحية، والذي سيطبق على العينة المختارة للدراسة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والموجه للملّاك، اعتمد الباحث في تصميمهما على مقياس ليكرت الإحصائي الثلاثي، والأسئلة الاختيار والمفتوحة.

أداة الدراسة:

من اجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة لجمع المعلومات بالاستفادة من أدبيات البحث والرجوع إلى الدراسات السابقة، وقد تم إعطاء كل فقرة من فقرات الاستبانة وزناً متدرج وفقاً لسلم ليكرت الثلاثي (لا أوافق، نوعاً ما، أوافق)، ويمثل الاستجابة رقمياً (1،2،3) على التوالي.

الصدق الظاهري: تم التحقق من الصدق الظاهري للأداة بعرضها على مجموعة من ذوي الخبرة والكفاءة، حيث طلب منهم إبداء الرأي حول فقرات الاستبانة من حيث مدى وضوحها، وسلامتها، ودقة صياغتها اللغوية، بالإضافة إلى مدى ملاءمتها للمجال التي تندرج تحته، وقد تم الآخذ بجميع ملاحظات المحكمين لإعداد الاستبانة في صيغتها النهائية.

صدق الاتساق البنائي: لإيجاد صدق الاتساق البنائي تم قياس مدى ارتباط كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه كل فقرة، وكانت جميع المعاملات في المستوى المقبول وذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين كل فقرة من فقرات الاستبانة وجميع فقراتها.

ثبات الأداة: تم التحقق من ثبات الأداة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول (1) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات
المحور ككل بجميع فقراته	11	0.77

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات المسح الميداني.

ISSN : 2410-1818

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن قيمة ألفا كرونباخ كانت مرتفعة، حيث كانت قيمة معامل ألفا لإجمالي الأداة ككل (0.77)، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع ويتم الاعتماد عليه.

المعالجات الإحصائية: لتحقيق أهداف البحث وتحليل بياناته تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية: (التكرارات **(Frequencies)**، والنسب المئوية **(Valid Percent)**، ومعامل ارتباط بيرسون **(Pearson)**، معامل ألفا كرونباخ **(Cronbach's Alpha)**.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

من الاستبيان الموجة لملاك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي يبحث المعوقات وأسباب المعوقات التي يراها المُلاَّك وأرباب العمل ويناقشها من وجهة نظرهم، أحتوى عدد من المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية، وقد وضع الباحث لكل معوق أو عقبة من 4-6 أسباب أدت إلى هذا المعوق بهدف معرفة الأسباب الأكثر تكراراً كما يراها المُلاَّك أنها وراء هذه العقبة، مع ملاحظة أننا اعتبرنا العائق الذي لا يوجد عليه اختيار اعتبرنا الإجابة عليه بـ (لا) كما سُمح بتعدد اختيار الأسباب لكل عائق، ويبين الجدول التالي هذه البيانات.

جدول رقم (2) استجابات عينة البحث حول المعوقات أمام المشاريع وأسبابها

العائق	الإجابة		السبب					
عدم التخطيط والدراسة الجيدة السابقة للمشروع؟	أوافق	60	يتم ولكن بضعف	بالاندفاع لا يتم	بالجهل بالشيء	بضعف القناعة به		
	نوعاً ما	8						
	لا أوافق	12	63	36	40	24		

تدني خبرة المالك في مجال المشروع؟	أوافق	30	لا توجد خبرة مسبقة	خبرة في مجال آخر	خبرة قليلة	خبرة كافة ولكن.		
	نوعاً ما	32						
	لا أوافق	18	52	40	34	18		

ISSN : 2410-1818

عدم توافر المال المناسب لإقامة المشروع؟	أوافق	79	لا يعلم كيف يوفره	يعلم ولكن لا يستطيع	يعلم ولكن صعوبة توفيره	التخوف من المغامرة بالمال	عدم الرغبة بالاقتراض	
	نوعاً ما	0						
	لا أوافق	1	33	17	65	48	20	

صعوبة توفير التمويل المالي الذي يحتاجه المشروع أثناء عمله (قروض)؟	أوافق	8	صغر حجم القروض	إجراءات القرض الصعبة	كبر فوائد القرض	ضمانات القروض الكبيرة	تكاليف القرض كبيرة	عدم الرغبة بالاقتراض
	نوعاً ما	70						
	لا أوافق	2	56	38	68	40	20	39

مشكلة توافر العمالة المناسبة؟	أوافق	72	قلة عمالة بشكل عام	لا توجد عمالة مؤهلة	قلة العمالة المؤهلة	عدم وجود التخصص المطلوب	متوفرة ولكن رديئة	السعر المرتفع لذوي الخبرة
	نوعاً ما	0						
	لا أوافق	8	28	56	18	20	13	70

صعوبات تتعلق بالتسويق؟	أوافق	25	عدم المعرفة بالتسويق	مكان غير مناسب للمشروع	ديكورات غير مناسبة	السعر أعلى من السعر المشابهة	قلة الإمكانيات التسويقية	الإغراق بالسلع المستوردة
	نوعاً ما	40						

ISSN : 2410-1818

	لا أوافق	15	40	20	10	0	32	60

ضعف أو عدم توافر البنية الفوقية لإنشاء وتطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟	أوافق	50	عدم توافر فوانين تدعم المشروعات	عدم تطبيق القوانين الداعمة للمشروعات	تعقيد الإجراءات الحكومية	بيروقراطية الإجراءات	لا توجد هيئات وجمعيات مختصة	توجد ولكن غير مفعلة لصالح المشاريع
	نوعاً ما	28						
	لا أوافق	2	60	14	30	10	10	41

عدم توافر البنية التحتية المناسبة لإنشاء المشاريع	أوافق	30	افتقار للمناطق الصناعية	افتقار للمناطق التجارية	افتقار طرق تخدم المشروع	افتقار لشبكة الماء ولكهرباء	زيادة أسعار الخدمات السابقة	الافتقار للاستقرار الأمني للبلد
	نوعاً ما	9						
	لا أوافق	41	38	14	16	4	20	22

ضعف الإدارة أو لتخوف من تحمل المسئولة؟	أوافق	5	ضعف من النشأة	طلب الراحة	الرغبة في عدم تحمل المسئولية	ضعف الحماس عند الكثيرين	التخوف من فقدان رأس المال	
	نوعاً ما	28						
	لا أوافق	47	29	6	14	10	30	

ISSN : 2410-1818

صعوبات تتعلق بالوضع الاقتصادي العام؟	أوافق نوعاً ما	4 70	تدني دخل الفرد	تدني سعر العملة	الركود الاقتصادي	الوضع المحلي غير مستقر	الوضع الدولي والعولمة	الافتقار للاستقرار الأمني للبلد
	لا أوافق	6	25	24	13	11	4	72

التخوف من زيادة المخرجات المالية مثل الضرائب وخلافة، أو تدخل بعض المتنفذين؟	أوافق نوعاً ما	13 42	الجهل بالقوانين والنظم	عدم تطبيق القانون على الجميع	لا وجود لقانون أو نظم	الوساطات والمحاباة	وجود متنفذين في البلاد	
	لا أوافق	25	50	40	11	42	46	

قام الباحث بفرز نتائج الاستبيانات وترتيبها نتائجها تنازلياً حسب العائق الأكثر تكراراً فكانت العوائق كما اتفق عليه أغلب المبحوثين كالتالي.

العائق الأول: وبتكرارات 79 وبنسبة 99%تقريباً هو، عدم توافر المال المناسب لإقامة المشروعات، وسبب هذا العائق حسب الأكثر تكراراً هي: 1-إن المواطن الراغب في الاستثمار يعلم كيف يوفره ولكن هناك صعوبة بالغة في ذلك، قد تتعلق بمتطلبات القروض أو غيرها. 2-التخوف من المغامرة بالمال الموجود، حتى لو وجد ممول ووجد صاحب الفكرة المنفذ للمشروع يضل صاحب رأس المال متخوف على فقدانه خاصة في الظروف مثل ظروف بلادنا الحالية، الأمر الذي يحتاج إلى تطمين وتشجيع للمدخرين وأصحاب رؤوس الأموال. 3-لا يعلم كيف يوفره. 4-عدم الرغبة في الاقتراض. 5-يعلم ولكن لا يستطيع لسبب ما.

العائق الثاني: صعوبة توفير الدعم المالي الذي يحتاجه المشروع أثناء عمله (قروض أو مرابحة)، فالمشاريع تحتاج إلى الدعم أثناء عملها لتواجه الأزمات أو لتطور من نفسها، وهذا العائق حاز على عدد تكرارات 78 منها 8 نعم و70نوعاً ماء وبنسبة 97.5% والأسباب وراء هذا العائق من وجهة نظر المبحوثين مرتبة حسب الأكثر تكرارات هي. 1-صغر حجم القرض. 2-كبر فوائد القروض. 3-ضمانات القروض الكبيرة.4-عدم الرغبة بالاقتراض. 5-إجراءات القرض الصعبة. 6-تكاليف الكبيرة للقرض.

ISSN : 2410-1818

العائق الثالث: ضعف أو عدم توافر البنية الفوقية لإنشاء وتطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبتكرارات من قالو نعم 50 و28 نوعا ما بإجمالي 78 ونسبة 97.5% والأسباب لهذا العائق هي، 1-عدم توافر قوانين ونظم تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. 2-أن مثل هذه القوانين موجودة ولكن هناك ضعف في تطبيقها. 3-تعقيدات الإجراءات الحكومية. 4-عدم تطبيق القوانين الداعمة للمشروع. 5-لا توجد هيئات وجمعيات متخصصة، 6-بيروقراطية الإجراءات.

العائق الرابع: صعوبات تتعلق بالوضع الاقتصادي العام وبعدد تكرارات 4 مرات نعم و70نوعا ما بمجموع 74 ونسبة 92.2%، والأسباب في ذلك. 1-الافتقار للاستقرار الأمني للبد. 2-تدني دخل الفرد. 3-تدني سعر العملة. 4-الركود الاقتصادي. 5-الوضع المحلي غير المستقر. 6-الوضع الدولي والعولمة.

العائق الخامس: مشكل توفير العمالة المناسبة للمشروع وبتكرارات 72 وبنسبة 90% والأسباب لهذا العائق هي: 1-السعر المرتفع لذوي الخبرة نتيجة لقلتهم، 2-لا توجد عماله مؤهلة وقد علق أحد المبحوثين أن الأمانة تعتبر من التأهيل حيث أنهّ لا يحتاج إلى عامل متعلم ولكن يحتاج إلى عامل أمين. 3-قلة العمالة بشكل عام. 4-عدم وجود التخصص المطلوب. 5-قلة العمالة المؤهلة. 6-متوفرة ولكن رديئة.

العائق السادس: عدم التخطيط والدراسة الجيدين قبل إنشاء المشروع وبتكرارات 60 وعدد 8 من قالو نوعاً ما بنسبة 85%، وأسباب هذا العائق حسب الأكثر تكراراً هي :1-يتم ولكن بضعف، أي أن المالك يخطط لنفسه ولكن بشكل غير كافٍ أو سليم. 2-بالجهل بالشيء لم يدرك صاحب المشروع أهمية التخطيط والدراسة السابقة للمشروع بشكل سليم فلم يأبه لها لذلك لا تتم بسبب جهله. 3-بالاندفاع لا يتم. 4-ضعف القناعة به.

العائق السابع: صعوبات تتعلق بالتسويق وبعدد 25 قالو نعم و40 نوعاً ما، أي بنسبة 81.2% وأسبابه هي، 1-الإغراق بالسلع المستوردة الأرخص ثمناً. 2-قلة المعرفة بأساليب وطرق بالتسويق. 3-قلة الإمكانات التسويقية. 4-مكان المشروع غير مناسب. 5-الديكورات غير مناسبة. أما السبب 6 كان نصيبه من التكرارات صفر.

العائق الثامن: تدني خبرة المالك في مجال المشروع بعدد تكرارات من قالو نعم 30 ونوعا ما 32 وبنسبة للكل 77.5%، والأسباب هي: 1-لا توجد خبرة مسبقة. 2-خبرة من مجال آخر غير مجال المشروع. 3-خبرة قليلة.4-خبرة كافية ولكن...!

العائق التاسع: تخوف من زيادة المخرجات المالية مثل الضرائب وخلافه، أو تدخل بعض المتنفذين، وقد حصل على عدد تكرارات من قالوا نعم 13 ومن قالوا نوعاً ما 42 بنسبة إجماليه 68.8%، وترتيب الأسباب حسب أكثر التكرارات كما يلي: 1-الجهل بالقوانين والنظم. 2-وجود متنفذين في البلاد. 3-عدم تطبيق القانون على الجميع. 4-الوساطات والمحاباة. 5-لا وجود لنظم أو قوانين.

العائق العاشر: ضعف البنية التحتية المناسبة لإنشاء المشاريع بعدد تكرارات من قالو نعم 30 إجابة، ونوعاً ما 9، بإجمالي 39 وبنسبة 48.8%، وترتيب الأسباب لهذا العائق حسب الأكثر تكراراً، 1-

ISSN : 2410-1818

الافتقار للمناطق الصناعية. 2-الافتقار للاستقرار الأمني للبلد. 3-زيادة أسعار الخدمات السابقة (الماء والكهرباء).4-الافتقار لطرق تخدم المشاريع. 5-الافتقار للمناطق التجارية. 6-ضعف شبكة الماء والكهرباء.

العائق الحادي عشر: ضعف الإدارة أو تخوف من تحمل المسئولية وبعدد تكرارات من قالوا نعم 5 ونوعا ما 28 بإجمالي 33 وبنسبة 41.3%، وأسباب هذا العائق حسب الأكثر تكراراً هي. 1-التخوف من فقدان رأس المال. 2-الضعف من المنشأ. 3-الرغبة في عدم تحمل المسئولية. 4-ضعف الحماس عند الكثيرين. 5-طلب الراحة.

ISSN : 2410-1818

5-الخلاصة والتوصيات.

5-1 الخلاصة:

وخلاصة تحليل العوائق هي أننا نلاحظ أن مشكلة التمويل سواء أثناء إنشاء المشروع أو لتطويره ومساعدته على تخطي أزماته المحتملة هو المشكلة الرئيسية التي تواجه المشاريع في الجمهورية اليمنية، ثم ضعف البنية الفوقية التي تدعم بقاء وتطور المشاريع وتعمل على حل العقبات التي تواجهها وتذليل كافية الصعاب، وهناك صعوبات تتعلق بالوضع الاقتصادي العام، وصعوبات توفير العمالة المناسبة، والصعوبة قبل الأخيرة المتعلقة بالبنية التحتية وهذه العوائق كلها مرتبطة بالحكومات بشكل مباشر، وباقي العقبات وهي، التخطيط والتسويق والخبرة والتخوف من ضياع رأس المال والأخير المتعلق بضعف الإدارة، معوقات تتعلق بالمُلاَّك أصحاب رأس المال أنفسهم ويمكن حلها عن طريق تدخل المنظمات والهيئات الممثلة للدولة والمتخصصة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

5-2 التوصيات:

1- التأكيد على ضرورة إجراء الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالاحتياجات الملحة للمجتمع اليمني وعمل خارطة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى الجمهورية ونشرها للجمهور وبشكل دوري، لدراسة واقع المشروعات الصغيرة القائمة بالفعل وتموضعها في الخريطة الجغرافية وتقييم جدوى الأنشطة المغذية والمكملة لهذه المشروعات، الأمر الذي من شأنه المساعدة في وضع خطط العمل، والتوصل إلى احتمالات تطور مختلف الصناعات والقطاعات والمهارات التي يمكن أن تكون مطلوبة فيها، مما يؤدي بالضرورة إلى نتائج إيجابية انطلقت من مقدمات واقعية.

2- ضرورة الاهتمام الحكومي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة و إيلائها الدعم المالي و الفني والمساندة الجادان، وأنّ يكون هذا الاهتمام عملياً بعيداً عن الدعم الاستهلاكي وواقعياً بعيداً عن التنظير والشفهية أو الدورات والمؤتمرات الترويجية، وذلك عن طريق الاهتمام المباشر من خلال الوزارات المختصة أو الاهتمام عبر المنظمات والهيئات والصناديق المتخصصة وتطوير برامجها لتمثل دعماً حقيقياً سهل الوصول إليه، وتطوير آليات لدورها الحقيقي في الإشراف على تنمية المشروعات عموماً وتمكينها من تقديم الامتيازات والخدمات المساندة لتشجيع و إحداث مشاريع جديدة وتطوير مشاريع قائمة ومتابعة ما تم أنجازه سابقا، و مساعدتها في تطوير أدائها وتحسين عملها لتدارك ما ترتكبه من أخطاء أو تواجهها من مشكلات، وذلك ضمن خطط وبرامج استراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن اطار إدارة المشروعات السكانية الناجحة.

3- العمل على إقامة مراكز متخصصة بتقديم الخدمات والاستشارات الفنية عن طريق الجهة الراعية لمساعدة المشاريع المتعثرة، والوقوف على أسباب التعثر وطبيعة المشاكل والصعوبات التي تواجه هذه المشاريع بغية تقديم يد العون والمساعدة، وتبني أنماط مختلفة من التدريب كجزء من

ISSN : 2410-1818

الخدمات الفنية المساندة التي تقدمها الجهة الراعية بالوسائل والأدوات والمزايا المحفزة التي ترتئيها مناسبة وتوجيهها بشكل متوازٍ باتجاه أنماط المشاريع كافة سواء السابقة أو اللاحقة لإقامة المشاريع، نظراً لأهمية التدريب والتأهيل المناسب في نجاح المشروع، وكيف أن المشاريع واجهت بوضوح صعوبة توفر العمالة المناسبة.

4- ضرورة تفعيل عمل ومهام مكاتب العمل في الجمهورية اليمنية وتطوير تشريعات العمل للنهوض بآليات التدخل في سوق العمل مما يساعد في تنظيم سوق العمل.

5- العمل على إنشاء حاضنات الأعمال لمساندة المبادرين من أصحاب المشروعات الجديدة والذين يفتقرون إلى المقومات المادية والإدارية لإقامة مشروعاتهم، وكذا الحرص على تنظيم القطاع الهامشي الغير منظم، وذلك عبر اشتراط الترخيص النظامي على جميع المشاريع الصغيرة التي تنفذ بإشراف الجهة الراعية سواء المشاريع الصغيرة الجديدة أو القائمة التي تطلب التوسعة والتطوير.

6- دعم النشاطات التسويقية العامة للمشاريع الصغيرة بإشراف الجهة الراعية وذلك من خلال عدة إجراءات، أهمها تنظيم المعارض الخاصة بمنتجات هذه المشروعات، والتشجيع على المشاركة بها، وتشجيع أسلوب العمل بنظام منح حقوق (الامتياز التجاري) في خلق أعمال ناجحة قادرة على المنافسة.

7- الاهتمام والتركيز على بناء القدرات الداخلية للمؤسسات المعنية بتنمية ودعم المشروعات الصغيرة، فيما يخص كوادر العمل والذين يعتبرون أداة تنفيذ برنامج العمل، وتوخي المؤهلات المناسبة منها واعتماد معايير منطقية في انتقائها، ومتابعة تأهيلها وتقويمها فيما بعد.

ISSN : 2410-1818

المراجع العربية:

- أحمد فاروق غنيم .(2006). المشروعات الصغيرة والمتوسطة كممتلكين وكمستخدمين لحقوق المؤلف، بحث منشور، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن.
- إدريس، محمد صالح .(2009). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية، الأكاديمية العربية المفتوحة، طرابلس ليبيا.
- تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات .(2004). إدماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي)، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- حسان خضر .(2002). تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط العدد 9، الكويت.
- حمدي الحناوي .(2006). تنظيم المشروعات الصغيرة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر.
- خليفة العبري .(2005). ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العربي الثالث للصناعات الصغيرة والمتوسطة، سلطنة عمان.
- خليل محمد حسن الشماع .(2000). خضير كاظم حمود، نظرية المنظمة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
- سامية بن رمضان .(2009). المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية وآليات معالجتها-معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية المركز الجامعي خنشلة – الجزائر.
- سيد عبد السلام محمد، (التكنولوجيا الحديثة) سلسلة المعرفة. العدد 53 (1982).
- الصياد، عبد الرب .(2013). تأثير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دحر المشكلة السكانية في اليمن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، اليمن.
- علي الخضر وبيان حرب .(2006). إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منشورات جامعة دمشق.
- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد .(2004). الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة.
- فلاح خلف الربيعي.(2006). دراسة تحليلية لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة، جامعة عمر المختار، ليبيا، متاح على الرابط: ، http://mpra.ub.uni-muenchen.de
- محمد عمر .(2006). اقتصاد وتخطيط القوى العاملة، ط7، منشورات جامعة دمشق، دمشق.
- محمد هيكل .(2003). مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، (ط1)، مجموعة النيل العربية.
- محمد وجيه بدوي .(2004). تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، مصر.

ISSN : 2410-1818

- مؤتمر المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستديمة في الوطن العربي 2000م
- موقع المنتدى الرياضي للأكاديمية الرياضية العراقية، 7/2012 http://forum.iraqacad.org

المراجع الأجنبية:

Ahmed alhaddad,(2007). lecture notes on community medicine, Sana'a university.

ISSN : 2410-1818

الملاحق

ملحق رقم (1):

قائمة بالمشاريع عينة البحث. يبين الجدول التالي بيانات مسمى ومجال وعدد المشاريع التي شكلت عينة البحث مع متغير الجنس للمُلاَّك مرتبة أبجدياً وعددها 68 مسماً وهي لـ 80 مشروع وهي:

جدول (1) قائمة بعينة المشاريع المختارة وتوزيعها بحسب النوع والعدد والتصنيف

م	مجال عمل المشروع	العدد		م	مجال عمل المشروع	العدد	
		ذكر	أنثى			ذكر	أنثى
1	اتصالات ومستلزمات جوالات	1		35	خياط بدلات رجالي	1	
2	الإنشاد الديني في الحفلات		1	36	خياطة نسائية		1
3	إنتاج وبيع العطورات	1		37	خياطة وتطريز الستائر والملايات		1
4	إنترنت	1		38	دعاية وإعلان	1	
5	بسطة ملابس	1		39	سوبر ماركت "متجر متنوع"	1	
6	بقالة	1		40	سوبر ماركت (ميني)	2	
7	بوفية عامة+ بوفية مدرسة		2	41	صالون حلاقة	2	
8	بيع احذيه	1		42	صناعة وبيع الحلويات والهريس	1	
9	بيع أدوات بناء	1		43	صناعة وبيع حلويات الحفلات والأعراس		1
10	بيع أدوات كهربائية	1		44	صيانة حاسبات	1	
11	بيع أدوات منزلية	1		45	كوافيرة		2
12	بيع الجنابي والعسوب	1		46	محطة تحلية مياه	1	
13	بيع الكترونيات	1		47	محل إسكافي	1	

ISSN : 2410-1818

14	بيع الكهربائيات	1		48	محل ذهب	1	
15	بيع الملابس	1		49	مخبز شعبي + مخبز آلي	1	1
16	بيع بهارات	2		50	مدرسة خاصة		2
17	بيع حقائق	1		51	مركز اتصالات	1	
18	بيع خضروات	1		52	مركز أعشاب طبيعية	1	
19	بيع عسل	1		53	مزرعة دواجن	1	
20	بيع عطورات ومستحضرات التجميل	1		54	مصنع إسفنج	1	
21	بيع غاز		1	55	مصنع آيس كريم	1	
22	بيع مواد بناء	1		56	مصنع بفك وشبس	1	
23	بيع وتأجير فساتين الأعراس		1	57	مطبعة أوفست	1	
24	بيع وتعبئة طفاية الحريق	1		58	مطعم	1	
25	بيع ونسخ السيد يهات	1		59	معمل إنتاج البخور ومستحضرات التجميل		1
26	تجارة الحاسب الآلي	2		60	معمل إنتاج الزيوت الطبيعية والصابون	1	
27	تجارة الحقائب والساعات والإكسسوارات	1		61	معمل صناعة الأسنان	1	
28	تجارة المستلزمات الطبية والمطهرات	1		62	مفروشات	1	
29	تجاره أجهزه تحليه المياه مستلزمات المسابح	1		63	مكتب استراد تجارة عامة + خدمات عامة	2	
30	تجاره الفضة		1	64	مكتبة قرطاسية + مكتبه متنوعة	2	
31	تزيين سيارات وحفلات	1		65	ورشة الومنيوم	1	
32	تطريز وبيع الأقمشة	2		66	ورشة زجاج وصناعة البراويز	1	

ISSN : 2410-1818

33	خياط أثواب	1		67	ورشة مكانيك سيارات	1	
34	خياط بالطوهات والعبايات والشيل	2		68	ورشه نجارة	1	
الإجمالي						65	15
منها 46 تجاريه، 18 خدمية، 16 صناعية							

ملحق رقم (2)

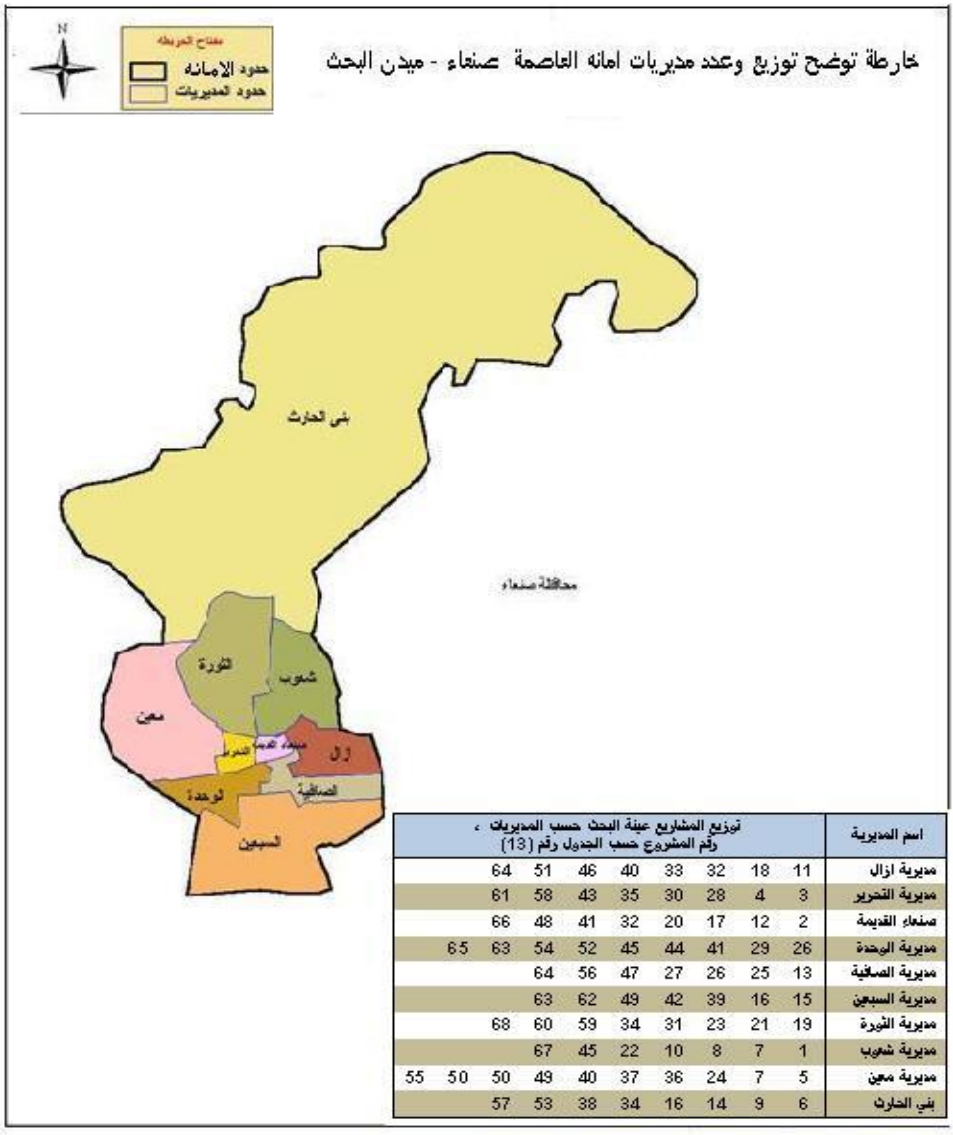

اسم المديرية	توزيع المشاريع عينة البحث حسب المديريات ، رقم المشروع حسب الجدول رقم (13)									
مديرية ازال	11	18	32	33	40	46	51	64		
مديرية التحرير	3	4	28	30	35	43	58	61		
صنعاء القديمة	2	12	17	20	32	41	48	66		
مديرية الوحدة	26	29	41	44	45	52	54	63	65	
مديرية الصافية	13	25	26	27	47	56	64			
مديرية السبعين	15	16	39	42	49	62	63			
مديرية الثورة	19	21	23	31	34	59	60	68		
مديرية شعوب	1	7	8	10	22	45	67			
مديرية معين	5	7	24	36	37	40	49	50	50	55
بني الحارث	6	9	14	16	34	38	53	57		